«إعلان دمشق»: نقاش من داخل المعارضة

تَعْرض الآداب «إعلانَ دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي» (٢٠٠٥/١٠/١٦)، وردَّ بعض أعضاء «المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة» عليه (١٠/٣١)، ومِنْ ثم رَدَّ بعضُ الشخصيات السورية الناصرية المعارضة على ردّ أعضاء «المؤتمر» المذكور (١١/١٢ على الأرجح)، ومن بعده رَدَّ هؤلاء (١١/١٨). والهدف من عرض هذا التبادل بين «الطرفيْن» ليس مجرّد إظهار الحيوية داخل حركة المعارضة الوطنية السورية، بقَدْر التمثيل على تنبُّهِ أكثر أطرافها إلى عدم الانزلاق إلى فخّ المعارضة العراقية من النوع «الجلبي» أو «الشيوعي» العراقي.

الآداب

I ـ إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي

تتعرّض سورية اليوم لأخطار لم تَشْهدها من قبلُ، نتيجةَ السياسات التي سلكها النظامُ، وأوصلتِ البلادَ إلى وضع يدعو إلى القلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها. وهي اليومَ على مفترق طرقٍ، بحاجة إلى مراجعة ذاتها، والإفادةِ من تجربتها التاريخية، أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى. فاحتكارُ السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ثلاثين عامًا، أسَّس نظامًا تسلطيّاً شموليّاً فئويّاً، أدّى إلى انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العامّ، ممّا أورثَ البلادَ هذا الحَجمَ من الدمار المتمثّل في تهتُّك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي الذي يهدِّد البلادَ، والأزماتِ المتفاقمة من كلّ نوع. هذا إلى جانب العزلة الخانقة التي وَضَعَ النظامُ البلادَ فيها، نتيجةَ سياساته المدمِّرةِ والمغامِرةِ والقصيرةِ النظر، على المستوى العربي والإقليمي وخاصةً في لبنان، والتي بُنيتْ على أسسٍ استنسابية، وليس على هَدْي المصالح الوطنية العليا.

كلُّ ذلك، وغيرُه كثير، يتطلب تعبئةَ جميع طاقات سورية، الوطنِ والشعب، في مهمةِ تغييرٍ إنقاذية، تُخْرج البلادَ من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتتمكّنَ من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكّنَ شعبُها من الإمساك بمقاليد الأمور في بلاده والمشاركةِ في إدارة شؤونها بحرية. إنّ التحوّلات المطلوبة تطال مختلفَ جوانب الحياة، وتَشْمل الدولةَ والسلطةَ والمجتمعَ، وتؤدّي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج.

وشعورًا من الموقّعين بأنّ اللحظة الراهنة تتطلب موقفًا وطنيّاً شجاعًا ومسؤولاً، يُخْرجُ البلادَ من حالة الضعف والانتظار التي تَسِمُ الحياةَ السياسيةَ الراهنة، ويجنِّبُها مخاطرَ تلوحُ بوضوحٍ في الأفق؛ وإيمانًا منهم بأن خطًا واضحًا ومتماسكًا ـ تُجْمع عليه قوى المجتمع المختلفةُ، ويُبْرز أهدافَ التغيير الديموقراطي في هذه المرحلة ـ يَكْتسب أهميةً خاصةً في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد على تجنّب الانتهازية والتطرّف في العمل العامّ... فقد اجتمعتْ إرادتُهم بالتوافق على الأسس التالية:

ـ إقامةُ النظام الوطني الديموقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلميّاً ومتدرِّجًا ومبنيّاً على التوافق، وقائمًا على الحوار والاعتراف بالآخر.

ـ نبذُ الفكر الشمولي، والقَطْعُ مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية، تحت أيّ ذريعة كانت، تاريخيةً أو واقعيةً، ونبذُ العنف في ممارسة العمل السياسي، والعملُ على منعه وتجنّبه بأيّ شكلٍ ومن أيّ طرفٍ كان.

ـ الإسلام، الذي هو دينُ الأكثريةِ وعقيدتُها، بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء، يُعتبر المكوِّنَ الثقافيَّ الأبرزَ في حياة الأمة والشعب. فقد تشكّلتْ حضارتُنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيدًا عن التعصّب والعنف والإقصاء... مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم ـ أيّاً كانت انتماءاتُهم الدينيةُ والمذهبيةُ والفكرية ـ والانفتاحِ على الثقافات الجديدة والمعاصرة.

ـ ليس لأيّ حزب أو تيّار حقُّ الادّعاء بدور استثنائي. وليس لأحدٍ الحقُّ في نبذ الآخر واضطهادِه وسلبِه حقَّه في الوجود، والتعبيرِ الحر، والمشاركةِ في الوطن.

ـ اعتماد الديموقراطية كنظامٍ حديثٍ عالميِّ القيم والأُسس، يقوم على مبادئ الحرية وسيادةِ الشعب ودولةِ المؤسسات وتداوُلِ السلطة، من خلال انتخاباتٍ حرةٍ ودوْريّة، تمكّن الشعبَ من محاسبة السلطة وتغييرها.

ـ بناءُ دولة حديثة، يقوم نظامُها السياسي على عقدٍ اجتماعي جديد، يَنْتج عنه دستورٌ ديموقراطيٌّ عصريٌّ: يَجْعل المواطنةَ معيارًا للانتماء، ويَعْتمد التعدديةَ وتداوُلَ السلطة سلميّاً وسيادةَ القانون، في دولة يتمتّع جميعُ مواطنيها بذات الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنيةِ أو الطائفةِ أو العشيرة، ويَمْنع عودةَ الاستبداد بأشكال جديدة.

ـ التوجُّهُ إلى جميع مكوِّنات الشعب السوري، إلى جميع تيّاراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعّالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإفساحُ المجال أمامها للتعبير عن رؤاها ومصالحها وتطلّعاتها، وتمكينِها من المشاركة بحرية في عملية التغيير.

ـ ضمانُ حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظةُ على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترامُ الدولة لتلك الحقوق ورعايتها، في إطار الدستور وتحت سقف القانون.

ـ إيجادُ حلٍّ ديموقراطيٍّ عادلٍ للقضية الكردية في سورية، بما يَضْمن المساواةَ التامةَ للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوقُ الجنسية والثقافة وتعلُّم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدةِ وحدةِ سورية أرضًا وشعبًا. ولا بدّ من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حُرِموا منها، وتسويةِ هذا الملفّ كليّاً.

ـ الالتزامُ بسلامة المتَّحَدِ الوطني السوري الراهن وأمنِه ووحدتِه، ومعالجةُ مشكلاته من خلال الحوار، والحفاظُ على وحدة الوطن والشعب في كل الظروف، والالتزامُ بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلى الوطن، وتمكينُ سورية من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعّال.

ـ إلغاءُ كلّ أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العُرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة (ومنها القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠)، وإطلاقُ سراح جميع السجناء السياسيين، وعودةُ جميع المُلاحَقين والمنفيين قسرًا وطوعًا عودةً كريمةً آمنةً بضمانات قانونية، وإنهاءُ كل أشكال الاضطهاد السياسي بردِّ المظالم إلى أهلها، وفتحُ صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

ـ تعزيزُ قوة الجيش الوطني، والحفاظُ على روحه المهنية، وإبقاؤه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديموقراطية، وحصرُ مهمّته في: صيانة استقلال البلاد، والحفاظِ على النظام الدستوري، والدفاعِ عن الوطن والشعب.

ـ تحريرُ المنظّمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغُرفِ التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفيرُ شروط العمل الحرّ لها كمنظّماتِ مجتمعٍ مدنيّ.

ـ إطلاقُ الحريات العامة، وتنظيمُ الحياة السياسية عبر قانونٍ عصريٍّ للأحزاب، وتنظيمُ الإعلام والانتخابات وفق قوانينَ عصريةٍ توفِّر الحريةَ والعدالةَ والفرصَ المتساوية أمام الجميع.

ـ ضمانُ حقّ العمل السياسي لجميع مكوِّنات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية.

ـ التأكيدُ على انتماء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامةُ أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيقُ الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدِّي بالأمة إلى طريق التوحُّد، وتصحيحُ العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين.

ـ الالتزامُ بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعةِ حقوق الإنسان، والعملُ ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظامٍ عالميٍّ أكثرَ عدلاً، قائمٍ على مبادئ السلام، وتبادُلِ المصالح، وعلى درءِ العدوان وحقّ الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوفِ ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجَّه ضد المدنيين.

ويرى الموقّعون على هذا الإعلان أنّ عملية التغيير قد بدأتْ، بما هي فعلُ ضرورةٍ لا تَقْبل التأجيلَ نظرًا إلى حاجة البلاد إليها. وهي ليست موجَّهةً ضدّ أحد، بل تتطلّب جهودَ الجميع. وهنا ندعو أبناءَ وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردُّد والحذر، لأنّ التغييرَ المنشود [هو] لصالح الجميع، ولا يخشاه إلا المتورِّطون في الجرائم والفساد. ويمكن أن يتمّ تنظيمُه وفق ما يلي:

١ ـ فتحُ القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكوِّنات الشعب السوري وفئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفقَ منطلقات قاعدية تتمثل في:

* ضرورةِ التغيير الجذري في البلاد، ورفضِ كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية.

* العملِ على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرُّها على البلاد عقليةُ التعصّبِ والثأرِ والتطرُّفِ وممانعةِ التغيير الديموقراطي.

* رفضِ التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، مع إدراكنا التامّ لحقيقةِ وموضوعيةِ الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يَشْهدها عالَمُنا المعاصر، دون دفعِ البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة ـ والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها.

٢ ـ تشجيعُ المبادرات للعودة بالمجتمع إلى السياسة، وإعادةِ اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيطِ المجتمع المدني.

٣ ـ تشكيلُ اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة، محليّاً وعلى مستوى البلاد، لتنظيم الحراك العامّ الثقافي

والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومساعدتها على لعب دور هامّ في إنهاض الوعي الوطني وتنفيسِ الاحتقانات وتوحيدِ الشعب وراء أهداف التغيير.

٤ ـ التوافقُ الوطني الشامل على برنامج مشترك ومستقلّ لقوى المعارضة، يَرْسم خطواتِ مرحلة التحول، ومعالمَ سورية الديمقراطية في المستقبل.

٥ ـ تمهيدُ الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميعُ القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها مَنْ يَقْبل بذلك من أهلِ النظام، لإقامة النظام الوطني الديموقراطي، بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلى قاعدةِ ائتلافٍ وطني ديموقراطي واسع.

٦ ـ الدعوةُ إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا للبلاد يَقْطعُ الطريقَ على المغامرين والمتطرفين، ويَكْفلُ الفصلَ بين السلطات، ويَضْمنُ استقلالَ القضاء، ويحقّقُ الاندماجَ الوطني بترسيخ مبدإ المواطنة.

٧ ـ إجراءُ انتخابات تشريعية حرّة ونزيهة، تُنتج نظامًا وطنيّاً كاملَ الشرعية، يَحْكم البلادَ وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالةِ رأيِ الأكثرية السياسية وبرامجها.

وبعد، هذه خطواتٌ عريضةٌ لمشروع التغيير الديموقراطي، كما نراه، والذي تحتاجه سورية ويَنْشده شعبُها. ويبقى هذا المشروعُ مفتوحًا لمشاركة جميع القوى الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية، ويتقبّل التزاماتِهم وإسهاماتِهم، ويظلّ عرضةً لإعادة النظر من خلال ازديادِ جماعيةِ العملِ السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة.

إنّنا نتعاهد على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادَنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذلِ كلِّ ما يَلْزم لإقلاع عملية التغيير الديموقراطي وبناء سورية الحديثة وطنًا حرّاً لكلّ أبنائها، والحفاظِ على حرية شعبها، وحمايةِ استقلالها الوطني.

الأحزاب والمنظمات الموقّعة على الإعلان: التجمع الوطني الديموقراطي في سورية، لجان إحياء المجتمع المدني، التحالف الديمقراطي الكردي في سورية، الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، حزب المستقبل (الشيخ نواف البشير).

الشخصيات الوطنية: رياض سيف، جودت سعيد.

دمشق في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥

II ـ حول «إعلان دمشق»:
بيان من أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة

الأخوات والإخوة، أعضاءَ المؤتمر القومي العربي المنتمين إلى المعارضة السورية: حسن عبد العظيم، عبد المجيد منجونة، رجاء الناصر، جاد الكريم الجباعي، أحمد الجباعي، حسين العودات، حميد مرعي، فداء الحوراني، حذام عدي، سليم خير بك، يوسف صياصنة، عبد الغني عيّاش، فيصل الركبي، قاسم العزاوي، أديب الأمير، عبد الله التركماني، جمال هنيدي، عمر كرداس، فايز الفوّاز.

في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ سوريا الحديث، نجد لزامًا علينا ـ نحن إخوتَكم في المؤتمر، المقيمين في الولايات المتحدة ـ أن نتحدثَ إليكم حديثَ القلب إلى القلب، دونما حواجز أو تحفُّظات، مُدْركين أنّ أهدافَ المؤتمر التي نجتمع عليها لا بدّ وأن تَضَعَنا في خندقٍ واحدٍ أمام الأخطار المحدقة، وتوفِّرَ لنا جميعًا مَوْقِعًا فريدًا للتفاعل والحوار والاحترام المتبادل.

لقد طالعْنا بكثيرٍ من القلق والتوجُّس «إعلانَ دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي،» الصادرَ منذ نحو أسبوعين، حاملاً تواقيعَ عددٍ موفورٍ منكم، سواءٌ بالاسم، أو عبر تنظيمه الأمّ. وبوضوحٍ شديدٍ نقولُ: إنّ سبب هذا القلق والتوجّس هو تجاهُلُ «الإعلان» للأخطار المدمِّرة التي تهدِّد ـ أوّلَ ما تهدِّد ـ كثيرًا من مطالبه المحقّة، والتي قد يُستغَلُّ أصحابُها والمناضلون من أجلها مطيّةً لتهديد الوطن السوري، دولةً وشعبًا وعروبةً. إنّه ليس اعتراضًا على الإصلاح والتغيير. فنحن وإيّاكم نجد أنفسَنا ـ بالضرورة ـ متحرّقين لإصلاحٍ جذريّ، ولانفراج ديموقراطي حقيقي في سوريا، يُطْلق العنانَ لقدرات شعبها العظيم حتى توفِّر السياجَ الواقيَ من أخطار الداخل والخارج.

نحن، بالملموس، نرى رأيَ العين ما يُراد بسوريا أولاً بأول، موقنين أنّ مقولة «استثمار الضغوط الأميركية والأوروبية على النظام» شديدةُ الخطل و/أو السذاجة. فهذه المقولة تتلاعب باستخفافٍ بمصيرِ الوطن السوري، وتتيح لأعدائه مطايا وأحصنةَ طروادة لتقويضه ونزعِ عروبته مرةً وإلى الأبد، وتحويلِه إلى كيسِ أقلّياتٍ يَحْمل سماتِ مُفَدْرَلةً، تَحْرسه كرديّةٌ سياسيةٌ تهدِّد بإلحاقِ الشمال الشرقي بالشمال العراقي إنْ لم تبلغْ مراميَها.

الأخوات والإخوة، لسنا هنا في معرض التنطُّع للدفاع عن النظام السوري ـ فلدى كلٍّ منّا أطنانٌ من المرارة والنقد والالتياع من ممارساتٍ داخليةٍ وإقليميةٍ زاوَلَها النظامُ عبر ثلث القرن المنصرم. بل إننا نطالب النظامَ بتحمُّلِ مسؤوليته في الإنقاذ، والمسارعةِ في الإصلاحات المطلوبة، لئلاّ يتحوّلَ الوطنُ

إلى عراقٍ محتلٍ أو لبنانٍ منتدَب. لكنّ الأهمّ ـ وألف مرة ـ هو أن نَعْرف لماذا يجري استهدافُ هذا النظام **الآن** من قِبل الجناح الحاكم من المؤسسة الأميركية.

يخطئ مَنْ يظنُّ أنّ غايةَ هذا الاستهداف هو الإتيانُ بنظام ديموقراطي ليبرالي يُخْرج البلادَ من قفص الاستبداد إلى معارج الحرية! لا نظنّ أنّ أحدًا يصدِّق مثلَ هذا الادّعاء. أما هواةُ الفهلوة السياسية، على طريقةِ أنور السادات، فهم واهمون إلى درجة الانتحار.

هم [الأميركيون] يريدون إسقاطَ النظامِ بوّابةً ليَلِجوا منها إلى تدمير الكيان السوري. هذا ليس توصيفًا مجازيّاً، بل حقيقةٌ تَخْرج من أدراجهم إلى خرائطِ العمل. ومن أسفٍ أنّ بعضَ أركان المعارضة [السورية] منشغلون بكيفيةِ استغلالِ هذه الأزمة الخانقة للتخلّص من النظام... وليأتِ، من بعد ذلك، الطوفانُ!

الطوفانُ، أيُّها الأخوة، هو الفوضى أو الاحتلال (المباشرُ أو غيرُ المباشر)... وهذا ما يَرْفضه كلُّ أعضاء المؤتمر القومي. أما إذا توهَّم البعضُ أنّه آتٍ بديلاً، فليَدَعْ أوهامَه وأحلامَه قبل أن تتحوّل إلى كوابيس. نعم، قد يصبح البعضُ ديكورًا جميلاً في بيتِ خيانة ـ كما هو حالُ الحزبِ الشيوعي وجماعةِ الإخوان المسلمين في العراق. لكنّ المرتكَز الأساسيَّ لبيتِ الخيانة هذا هو جماعاتُهم الصرفة، وهم أكثرُ من الهمّ على القلب عددًا وتنوُّعًا. وبمناسبة ذِكْر «الإخوان،» فهم مندرجون في تدبيراتِ ما هو مُرادٌ حتى يوفِّروا حيِّزًا غيرَ مهيمِن من سنّيةٍ سياسيةٍ توازي وتُنابِذ الشيعيةَ السياسيةَ القائمةَ في عراقِ الاحتلال.

الأخوات والإخوة، نحن نَعْرف بعضنا البعضَ تحت سقف المؤتمر [القومي العربي] بما يَكْفي للقول إنّ سلامةَ الطويّة متوفِّرةٌ لدينا جميعًا، وإنّ مرارةَ الاستبداد هي ما جَرَفَ البعضَ لركوبِ مَرْكبٍ خشن. **لكنّ الاستبداد لا يُسْتبدل بما هو أسوأ منه، ولا يَصْلح تعلّةً للتواطؤ مع عدوّ البلاد**، وإلاّ فإنّ مشْعرَ الوطنية مصابٌ بخللٍ وظيفيٍّ شديدٍ لا يُرجى منه صلاحٌ! والحقّ أنّنا نرى قلةً لولبيّةً داخل الوطن، وفي باريس، تحرِّكُ مفاتيحَ هذه «الهَوْسة» باتجاه التوريط.

ألا فلننتبهْ أيُّها الإخوة، ولنتلمَّسْ طريقَنا برويّة، ولْنُعِدِ الحسابَ! أليس غريبًا أنّ «الإعلان» لم يَذْكر العراقَ ولا فلسطينَ ولا أيَّ قضيةٍ عربيةٍ بكلمة؟ وهل إنقاذُ سوريا يأتي بالخضوع لإملاءات الخارج؟ وما هي سوريا ـ الخضوعُ هذه، التي لا يمانع البعضُ في إنجازها إذا خَلَّصَتْهم من استبداد النظام الحالي؟ ألن تكون بيْدقًا في ترسانةِ المحتلّ القريب، وهو ذاتُه «مشروعُ محتلِّ المستقبل» غير المباشر؟ هل راق لهم أن يعيدوا سيرةَ المعارضة العراقية، التي كانوا يفاضلونها مُباهين بوطنيتهم قبالةَ عمالة الآخرين؟

عهدُنا بحصافتِكم وصفاءِ وطنيتكم يَكْفل أَمَلَنا بمراجعةٍ لكم أمينةٍ وشافيةٍ لكلّ تقييمكم الاستراتيجي للمشهد الإقليمي، بما يؤمِّن انفكاكَ الشرفاء عن المشروع الزاحف وأدواته المحلية والإقليمية، ونبذًا للزمرة اللولبية القابعة بين ظهرانيكم أو في باريس والتي نطالعُ مقولاتِها ـ الجنائية ـ في [صُحُف] **النهار والمستقبل** وأحيانًا **الحياة**، سُمّاً زعافًا لا ترياقَ له.

الأخوات والإخوة، لعلّ هناك قاسمًا مشتركًا أدنى حَفَزَنا جميعًا إلى الانتماء تحت مظلّةٍ قوميةٍ عربيةٍ جامعة. وهذه المظلّة تناديكم بأعلى الصوت أَنْ تعالَوْا إلى كلمةٍ سواء، لا مفاعلَ لها إلاّ حمايةُ الوطن السوري من العاديات وسلامةِ المجتمع السوري من الداهِمات.

من هنا، فإنّنا، من مَوْقِعنا، ندعوكم إلى حوارٍ جادٍّ وصريح، في محاولةٍ أمينةٍ لبلورة رؤية جامعة حول كيفيةِ درء الخطر المحيق بوطنٍ هو لنا جميعًا في القلب من القلب. كلّكم سوريون، وكلّكم عرب، وشرفُ الانتماء إلى النَّسَبَيْن مدعاةٌ للنأي عمّا يُجْهِزُ عليهما.

إنّا قد بَلَّغْنا، اللّهمَّ، فاشْهَدْ.

أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة: كمال خلف الطويل، منير العكش، منذر سليمان، زياد الحافظ، فوزي الأسمر، محمد دلبح.

واشنطن ٢٠٠٥/١٠/٣١

III ـ ردّ من شخصيات سورية معارضة على رسالة أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة الأميركية

رسالة إلى الإخوة، أعضاءِ المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة الأميركية، السادة: كمال خلف الطويل، منير العكش، منذر سليمان، زياد الحافظ، فوزي الأسمر، محمد دلبح.

تحية العروبة والوحدة،

قرأْنا رسالتَكم الموجَّهة إلى أعضاء المؤتمر القومي العربي من المعارضة السورية بإمعان. فهي موجَّهةٌ من إخوة لنا تَجْمعنا وإيّاهم أواصرُ عميقةٌ، إذ التقيْنا طوالَ سنواتٍ على مبادئَ وثوابتَ عمادُها سعيُنا المشتركُ لاستنهاض المشروع النهضوي العربي الوحدوي ـ وهو مشروعٌ يقوم على مبادئ ستة هي: الوحدة العربية، والديموقراطية، والاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري.

وكان هناك توافقٌ بيننا على العلاقة الجدلية والترابط الوثيق بين هذه المبادئ : فلا ديموقراطية في ظلّ الاستعمار، ولا تقدّم وتحرّر في ظلّ الاستبداد، ولا يُمْكن أن تتحقّق الوحدةُ إلاّ بالإرادة الشعبية الحرة.

وفي كلّ مرة كانت أمّتُنا تتعرّض للمخاطر كنّا نقول معًا إنّه بالديموقراطية تتحصّن الأممُ وتَقْوى. ونَعْرف معًا كيف هي الأمورُ في ظلّ أنظمة الاستبداد، وكيف أنّ الاستبداد هو مدخلُ الاستعمار، وأنّ أنظمةَ الاستبداد تقف من حيث المحصّلة في وجه المقاومة، وهي كثيرًا ما تلجأ إلى عقد الصفقات مع الخارج من أجل البقاء في السلطة، أو تلجأُ إلى المغامرات الخارجية تغطيةً لأزماتها الداخلية ـ ولا يغيب عنكم ما فعله النظامان الليبي والعراقي.

وطالبْنا معًا بالديموقراطية في سورية وفي الوطن العربي، وكنّا في الوقت ذاته نؤكّد دعمَنا للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، ونؤكّد أهميّةَ التصدّي للمشاريع الأميركية/الصهيونية للسيطرة على العالم ـ وفي مقدّمته وطنُنا العربيُّ الكبير. كما رفعنا معًا شعارَ تأمين مستلزَمات وعُدَدِ مواجهةِ هذه المشاريع، وأوّلُها: تحصينُ الإنسان وإعطاؤه حقَّهُ في صياغة الوطن وصنع حاضره ومستقبله، باعتباره [أي الإنسان] أهمَّ أدوات المواجهة، ولأنّ العبيد لا يقاتلون من أجل الحرية لوطنهم إذا كانوا هم لا يَمْلكونها.

أيُّها الأصدقاء، ساد تفاؤلٌ محدودٌ بإمكانية تحقيق تدرُّجات على طريق التغيير الديموقراطي في سورية بعد خطاب القَسَم للرئيس السوري الجديد. وتعاطيْنا إيجابيّاً مع كلّ خطوة تتحقّق على طريق الديموقراطية، بعيدًا عن كلّ معاناتنا من النظام. إلاّ أنّ هذا تمّ وَأْدُه على مستوى الوطن بضربة ربيع دمشق. وبقيتْ يدُنا ممدودةً إلى الآخر، وحيدةً طوال هذه السنوات، ولم تَجِدْ دعوتُنا إلى مؤتمرٍ وطني شاملٍ يدعو إليه رئيسُ الجمهورية لإيجاد مخارج للمخاطر والأزمات التي تحيق وتَعْصف بسورية وبالمنطقة آذانًا صاغيةً تَحْمل همَّ الوطن. وأُهدر الوقتُ وانسدّتْ آفاقُ التغيير عن الطريق الرسمي ـ باستعادة إنتاج النظام الأمني، وشنِّ حملاتٍ قمع ضدّ القوى والعناصر الوطنية، وأُغلقتْ ولُوحقتْ كلُّ ساحاتِ الحوار من أجل الوطن وفي داخله.

أمام هذا الواقع، وأمام إدراكنا أنّ الأنظمة المستبدّة غيرُ قادرةٍ أو مؤهّلةٍ لحماية تراب الوطن وتحريره من المحتلّ وللتصدّي للمخاطر الخارجية، وإنما هي على استعداد لعقد الصفقات عندما تتاح لها الفرصُ، كان لا بدّ لنا من أن نَرْفع صوتَنا لنعلنَ أنّه لم يَعُدْ هناك من مجال للانتظار وإضاعة الفرص. وكان لا بدّ من رصّ صفوف المعارضة، التي طالما رَفَضَ النظامُ مجردَ وجودها، ووَصَفَها بأنّها غيرُ قادرة على إدارة مدرسة، ورَفَضَ أيَّ حوار معها، لتؤكّد [المقصود، على الأرجح، عبر «الإعلان» ـ الآداب] أنّها موجودة، وأنّ الوطنَ ليس لفئة محددة.

والسؤال هنا: لماذا «إعلانُ دمشق» اليوم، في الوقت الذي تتكثّف فيه الضغوطُ الخارجيةُ على سورية؟

شعورًا بخطورة المرحلة وجسامةِ المخاطر التي تحيق بسورية، وإدراكًا منّا لمدى تردّي الأوضاع وضعفِ البناء الوطني وإمكانيةِ اختراق الجبهة الداخلية وتوفُّر الكثير من «الجلبيين» [نسبةً إلى أحمد الجلبي ـ الآداب]، فإنّنا نرى أنّه في هذا الوقت بالذات تَبْرز الحاجةُ إلى رصّ الصفوف وتمتينِ الجبهة الداخلية للوقوف في وجه أيّ عدوان خارجي. ولا يُمْكن أن يتمّ هذا، والأوضاعُ على ما تعرفون، عبر إلغاء المعارضة ونفيها؛ ذلك لأنّ الديموقراطية، ومن خلال إجراء تغيير وطني ديموقراطي واسع وشامل هي المَعْبَرُ الوحيدُ نحو توليد إرادة المنعة والمجاهدة من خلال، شعور المواطن أنّه مسؤول وشريك في هذا الوطن.

أيُّها الإخوة، طوال أكثر من أربعة عقود كان خطابُ النظام هو أنّنا نواجهُ العدوَّ الخارجي، وأنّ على الجميع أن يقفوا خلفَنا ولو قَمَعَهم وحَبَسَهم وشرَّدَهم بموجب حالة الطوارئ واستئصال كل الحياة السياسية.

أيُّها الإخوة، لا يُمْكن أن نتصوَّرَ إلا أنّكم تقفون معنا في استخلاصنا ـ من خلال تجربة العراق ـ بأنّ الأنظمة القمعية التي تُخْرج شعوبَها من المعركة تَفْتح الطريقَ أمام الاحتلال والهيمنة والاستسلام. فهل ترون أنّ الأمة تتحمّل تجربةً مُرّةً أخرى، وإحباطاتٍ إضافيةً؟

في رسالتكم أشرتُم إلى «أنّ مقولة استثمار الضغوط الأميركية والأوربية على النظام شديدةُ الخطلِ و/أو السذاجةِ،» وكأنّ المعارضة هي التي تستفيد من الضغوط الأميركية وتتقاطع معها من أجل بناء الديموقراطية. [وأشرتم إلى أنّ المعارضة] واهمةٌ إذا كانت تتصوّر أنّ أميركا ستأتي «بنظامٍ ديموقراطيٍّ ليبراليٍّ يُخْرج البلادَ من قفص الاستبداد إلى معارجِ الحرية.»

نحن، أيُّها الإخوة، نعتقد أنّ هذا الاستنتاج الذي استرسلتم فيه لا يقوم على أساس، وليست له أيّةُ مرتكزات في مواقفنا كمعارضة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً ـ إنّ مثل هذا النص غيرُ موجود على الإطلاق، لا تصريحًا ولا تلميحًا في «إعلان دمشق.» بل إنّ هذا الإعلان يتضمن: ١ ـ رَفْضَ التغيير عن طريق الاستعانة بالخارج. ٢ ـ رَفْضَ الاحتلال والدعوة إلى مقاومته، باعتبار ذلك من حقّ الشعوب المحتلة. ٣ ـ الدعوةَ إلى تغيير ديموقراطي سِلْمي ومتدرِّج.

ثانيًا ـ إنّ التيار الرئيس للمعارضة الوطنية الديموقراطية شملتْ أدبيّاتُه مواقفَ محدّدةً من الاحتلال والهيمنة الخارجية ومن «مشروع الشرق الأوسط،» ودعا إلى دعم المقاومة في فلسطين والعراق، وإلى استنهاض حركة مقاومة عربية شاملة. ونتمنّى أن تكونوا قد اطّلعتم على أدبيّاتها ـ ومنها البيانُ الختامي للمؤتمر العامّ التاسع لحزب الاتحاد العربي الاشتراكي الديموقراطي الذي نَنْتمي إليه، والذي رَبَطَ بين مواجهة الاستبداد ومواجهة المشاريع الأميركية/الصهيونية (والمؤتمر انعقد منذ أيام قليلة، ٢٩-٣٠ أيلول ٢٠٠٥).

إنّ المعارضة في سوريا ـ حتى باعتراف رموز النظام ـ معارضةٌ وطنيةٌ، وهي ضدّ الهيمنة الخارجية. وهذه شهادةُ أمرٍ واقعٍ وتاريخي، تؤكّده أدبيّاتُها ومواقفُها.

ثالثًا ـ إنّ تصريحات بعض الأفراد وبعض مَنْ يقولون إنّهم من المعارضة في الخارج لا تعبِّر عن الموقف الوطني؛ فهؤلاء لا

يمثّلون المعارضةَ الوطنيةَ الديموقراطية. ذلك أنّ تحالف المعارضة الذي ندعو إليه يَسْتند على القوى التي تَرْفض الاستبدادَ وتقاوم الاحتلالَ والهيمنةَ والمشاريعَ الأميركية/الصهيونية [في الوقت ذاته].

رابعًا ـ إنّ موقفنا من قضية الضغوط والتهديدات الخارجية واضح، وهو جوهرُ ممارساتنا. إذ إنّ قوى المعارضة الديموقراطية **هي** التي تحرّكتْ وتتحرّك في الشارع، وعَبْرَ المؤسسات القومية، لنصرة العراق والمقاومة الفلسطينية، وقَبْلها اللبنانية. وهي التي تقف بصلابةٍ ضدّ البحث عن حلول استسلامية للقضايا العربية. ونعتقد أنّه من الخطإ الشديد تصوُّرُ البعض أنّ هناك في المعارضة الوطنية الديموقراطية مَنْ يَثِقُ أو يعتقدُ أو حتى لديه شبهةٌ بأنّ الولايات المتحدة الأميركية تريد بناءَ أنظمةٍ ديموقراطية في المنطقة.

إنّها [قوى المعارضة الديموقراطية] تدرك أنّ الولايات المتحدة الأميركية تَمْتلك مشروعًا إمبرياليّاً يستهدف استعمارَ العالم والهيمنةَ عليه خدمةً لمصالح أصحاب القرار والنفوذ. وتدرك أنّ الولايات المتحدة هي التي حَمَتِ النظمَ الاستبداديةَ والرجعيةَ المتخلّفة، ودعمت المشروعَ الصهيوني. وإنّ تقييمنا لمواقف الإدارة الأميركية ليس [نابعًا] من ممارساتها في العراق ومن وجود المحافظين الجدد «المسيحيين الصهاينة» في مراكز القرار في الإدارة الأميركية، وإنما من تحليلٍ شاملٍ لكلّ السياسات الأميركية منذ أكثر من نصف قرن. ولا نريد أن نذكّر بموقف الناصريين من أميركا ومشاريعها في كلّ الوطن العربي.

ونضيف هنا إلى أنّنا قد حَذَّرْنا من تشكُّل حزب أميريكاني (ومن أمثال الجلبي) مستفيدًا من سلوكيات الاستبداد.

ويبقى السؤال: ما العمل؟ كيف نساهم معًا في تحقيق أهدافنا ومشاريعنا المشتركة؟

إنّنا نعتقد أنّه آن أوانُ الفعل، وأن لا نقف متفرِّجين على الهامش في إدارة الصراع، ولا ملتحقين بأحد طَرَفي ثنائية الاستبداد/الاحتلال. وهذا لا يُمْكن أن يتحقّق إلا بممارسة ضغطٍ جدّي على النظام السوري من أجل تحقيق تغيير ديموقراطي يقوّي سورية ويحصّنها لمواجهة الضغوط والتهديدات، ويَمْنع الصفقات على حساب الوطن والمواطنين. فبدون هذا الضغط سنَسْمح لقوى الاستبداد أن تتقوّى على مجتمعها بأصواتكم ومواقفكم، وليس ضدّ تهديدات الخارج، وسنجد أنفسَنا والوطنَ في معاناة جديدة ربما تكون أقسى مما يعانيه أهلُنا في العراق.

سَلِمْتم، نصافحكم، والسلام عليكم.

من أعضاء المؤتمر القومي العربي في سورية: حسن إسماعيل عبد العظيم، محمد عبد المجيد منجونة، رجاء الناصر، عمر كرداس، يوسف صياصنة، عبد المجيد حمو، نجيب ددم.

دمشق

[دون تاريخ، والأرجح في ٢٠٠٥/١١/١٢ ـ الآداب]

IV ـ ردّ من أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة: رجوعكم عن «الإعلان» فضيلة

الإخوة الناصريون، أعضاءَ المؤتمر القومي العربي في سورية،

طالعْنا ردّكم على بياننا حول «إعلان دمشق،» وأسعدَنا أنّه لم يكن دفاعًا عن «الإعلان» بل كان تنصُّلاً منه. ولهذا، في اعتقادنا، دلالةٌ بالغةٌ على مدى الحَرَجِ الذي يسبِّبه هذا الإعلانُ لكلّ قوميّ عربيّ.

فالقول بأنّ سورية جزءٌ من «منظومة عربية» لا يعني إلغاءَ مفهوم «الأمّة» وحسب، بل إنّه أفدحُ من ذلك: إنّه يَسْلخ سوريةَ من انتمائها العربي. كذلك فإنّ افتراءَ «الإعلان» بأنّ سورية مجتمعٌ موزاييكيٌّ إنما يُغْفل أنّ ٨٨ بالمئة من مواطنيها عربُ اللسان والهوية والانتماء.

لقد انساق موقّعو الإعلان وراء «كرديّةٍ سياسية» طمعًا في أنّها ستشدّ من أزرهم في وجه النظام الحاكم، وجهلاً بأنّ جلّ هذه «الكردية السياسية» هو امتدادٌ «طارازاني» [من الطالباني + البرزاني ـ الآداب] من الشمال العراقي. وبالتأكيد فإنّ تلطّيَهم تحت لافتة «الحقوق» ليس إلاّ توطئةً للتمكين، فالسَّلْخ، فالالتحاق بمَنْ سَبَقَهم في شمال العراق، أو القيام بدور الحارس الوصيّ على أيّ نظامٍ قادمٍ، ولحساب المدبِّر والراعي الكبير.

كلُّنا مع حقوقٍ ثقافيةٍ خاصةٍ لأكراد سورية تطفو فوق حقوقِ المواطنة الأساسية لكلّ المواطنين. وكلُّنا ـ دون تردُّد ـ مع تجنيس كلّ مَنْ حُرِمَ منهم ظلمًا. لكنّنا نضع خطًّا أحمرَ أمام كلّ **شَطَطٍ** يتجاوز ذلك.

إنّ في سورية شعبًا واحدًا. وهذا الشعب ليس مجردَ جزءٍ من الأمة العربية، بل هو في **القلب** منها. هذه بلادُ غسّان وبني مروان، وهذه بلادُ العرب قبل الإسلام وبعد ظهور الإسلام. إنّها ليست شعوبًا «يُمَوْزِكُها» ويَسْتعجمها مَنْ يشاء، كما تُتَمَوْزَكُ وتُسْتعجَمُ اليومَ أرضُ المنصورِ وهارون الرشيد.

إنّ الخطر المحْدق بالبلاد ليس بسبب استبداد النظام وعسفه ـ وهو حاصلٌ ؛ ولا هو من أجل استبداله بنظامٍ ديموقراطي ليبرالي يُذكِّرنا بأيام القوتلي والجابري؛ بل إنّه بسبب سياسات لا يَسَعُ أيَّ حاكمٍ على درجةٍ دنيا من الوطنية إلاّ أن يَتبَعها: أي **مساندة المقاومات الثلاث [اللبنانية والعراقية والفلسطينية** ـ الآداب] **في الإقليم بشكل أو بآخر**. وذلك الخطر ليس بسبب اغتيال الحريري، إذ إنّ هذا الاغتيال نتيجةُ صراعٍ وليس سببًا

له. إنّ «قميصَ الحريري» ليس إلا مَعْبَرًا إلى أحشاءِ سورية لتمزيقها وانتزاعِ عروبتها وتحويلِها إلى كيسِ أقليّات.

لقد استوقَفَنا تعبيرُ «اللحظة التاريخية» في «الإعلان،» والقولُ بأنّ الغرضَ منه هو تصليبُ الصمود الوطني الذي فشلَ النظامُ في بنائه. وفي اعتقادنا أنّ دور المعارضة يضاهي في أهميته دورَ النظام ـ أيِّ نظام ـ إنْ هي تمسّكتْ ببوصلتها الهادية من وطنيةٍ سوريةٍ وعروبيةٍ جامعة، وإنْ قَرَّ في وجدانها أنّ «اللحظة التاريخية» تتطلّبُ تحصينَ الوطن من الاختراقِ وتحديقَ العينِ في ممارسات النظام.

نرجوكم ألاّ تَسْمحوا لأحدٍ بمحاولةِ الضحك على الملائكة والادّعاءِ «أنّنا نناور مع الخارج كما ناوَرَ النظامُ وما انفكّ يناور.» إخوتَنا، أنتم خيرُ العارفين ـ وليس في هَذا أدنى تبرير ـ أنّ منطقَ الدولة الصرف يَسْمح بهامشٍ من التعامل، يتّسع ويضيق حَسب الظروف الإقليمية والدولية. ولا ينطبق القياسُ ذاتُه على أيّ جماعات من مواطني هذه الدولة بحال من الأحوال. ثم الأهمّ أن تكون المعارضةُ رقيبًا حسيبًا على هامشِ تعاملِ الدولة هذا، منبِّهًا ومحذِّرًا، أو راضيًا وصامتًا. أي أنّ المنطق يقضي بأن تَلْجموا النظامَ عن توسيع الهامش، لا أن تقلّدوه. والقولُ إنّ خشيَتكم من صفقاتٍ قد يَعْقدها النظامُ هي ما دعاكم إلى التراصّ مع حلفائكم المعارضين إنْ هو إلا مقولةٌ لا تَصْمد أمام جَهْرِ كُثُرٍ منهم بأنّ المطلوب هو صفقةٌ، ولكنْ ليس مع النظام ـ وهي بالمناسبة غيرُ واردة ـ بل **معهم هُمْ**، وهم البديلُ المسبَّقُ الصنع، والمنتهزُ للّحظةِ التاريخية، والفاهِمُ لما يبغيه «الكبيرُ» بكلّ فروضِه ونوافلِه وسُنَنِه.

لو أنّ المسألة اقتصرتْ على تغيير وطني من الداخل، يَسْتبدل النظامَ بآخرَ مِنْ صُنْع سوري، ويُحِلُّ محلَّه كينونةً حاكمةً تَجْمع الوطنيةَ والعروبيةَ وطهارةَ اليد واحترامَ الإنسان، لكان لنا موقفٌ مختلف. أَمَا وأنّ المُحيقَ بنا هو مَنْ سَلَفَ وَصْفُ مبتغاه، فهنا تُرفعُ الأقلامُ وتجفّ الصُّحُف.

الإخوة الناصريون، أعضاءَ المؤتمر في سورية،

لكلِّ ما سبق، ولقناعتنا بصفاءِ سريرتكم الوطنية والقومية، وثقتِنا بثباتِ مرجعيتكم، فإنّنا نأمل في أنّكم إمّا أن تنسحبوا من هذا «الإعلان» أو أن تعدِّلوه بشكلٍ جذريٍّ وتطهِّروه من كل الحشويّاتِ السقيمة التي جعلتْ منه إعلانَ فتنةٍ لن يُفيدَ منها إلا الذين يتطلّعون إلى اليوم الذي لن يبقى في قلبِ العروبةِ النابض حجرٌ على حجر.

نحن في الانتظار، آملون.

أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة

واشنطن في ٢٠٠٥/١١/١٨

مناقشات

قضايانا والتدخّل الدولي

قرأتُ مقالَ السيدة أمينة النقاش، المُعَنْوَن: «ضدّ التيار، نعم للرقابة الدولية» (**الأهالي** ٢٠٠٥/١٠/٥). وقد لَفَتَ نظري أنّ هذا المقال جاء وسط شبه إجماع في أكثر من دولة عربية على ضرورة وجود مراقبة دولية في الانتخابات. وهذا لا يعني أنّ الشعبَ كلّه يريد الرقابة الدولية، بل يعني أنّ هناك مَنْ يريد ذلك، وهم **جزءٌ** فحسب من النخب العربية ذاتِ الاتجاهات السياسية المختلفة.

كما طَرَحَتْ صحيفة **المجتمع**، وهي صحيفةٌ إسلاميةٌ تَصْدر في الكويت (العدد ١٦٦٥، صفحة ٨)، أنّ هناك قوًى ليبراليةً تريد رقابةً دوليةً لإبعاد الإسلاميين.

وفي لبنان طالبتْ فئاتٌ مختلفةٌ بضرورة تحقيق دولي في مقتل الحريري.

وهذا كلُّه، في تصوُّري، ناتجٌ عن الأمور التالية: أولاً، عدم الثقة بالنفس؛ ثانيًا، عدم الثقة بالأجهزة المحلية والسلطات المحلية.

إنّ المطالبة برقابة دولية ليس أمرًا جديدًا، ولم نكن نحن العرب الذين اخترعناه. إنّه أمرٌ يعود إلى القرن السابع عشر عندما قررت الدولُ العظمى الخمسُ آنذاك أنّ ما يسمّى «منطقة الشرق الأوسط» منطقةُ قرار دولي، وأنّه لا يجوز فيها أن ينتصر منتصرٌ أو أن ينهزمَ منهزمٌ إلاّ بقرار دولي. ولذلك جرى العملُ لتكريس هذه الثقافة: ١ ـ من خلال التدخُّل العسكري والسياسي. ٢ ـ ومن خلال تربية جزء من النخب وبعض الأسر الحاكمة على هذه القناعة.

هذا وقد قرأتُ كتابَ **حصاد الفكر**، العدد ١٦١، وفيه ندوة بعنوان: «تدويل أزمات الشرق الأوسط وأفريقية، السلبيات والإيجابيات». وتساءلتُ:

١ ـ لماذا لا نكون نحن الرقباءَ على حكوماتنا؟ ٢ ـ ولماذا نريد أن نُثبتَ لشعبنا أنّنا ضعفاءُ، وأنّ الأجانبَ أشجعُ منّا وأكثرُ قدرةً على تحقيق العدل والعدالة؟ ٣ ـ وماذا يتبقّى للعملاء ولمثلّي الأنظمة الخانعة إذا قَبِلْنا كلَّ صفاتهم وتحمّلْنا كلَّ أساليبهم؟

وكنتُ أظنّ في الماضي أنّ سياسة «المطالبة بالرقابة الدولية» هي سياسة اليمين فقط. ولكنّني اكتشفتُ أنّها أيضًا: سياسةُ اليسار المنهار، وسياسةُ القوى الوطنية المهزومة التي تريد أن تَحْكم عبر القوى الأجنبية.

إنّ التوازن الدولي الذي ساد خلال وجود الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، والذي كان يقنِّع السيادةَ بأهمية الاعتماد على الإقرار الدولي، لم يعد قائمًا. الآن هناك قوةٌ مسيطرة هي قوى إمبريالية فقط؛ وهناك الشعوب التي لا تلعب دورًا في ميدان القوى رغم قوتها.

ختامًا نقول: إنّ كل أعمال التدخُّل الدولي في العالم لم تُنْتِجْ ديموقراطيات بل أَنتجتْ ديكتورياتٍ وحروبًا أهلية.

ناجي علّوش (عمّان)